Directing grammatically irregular Readings In the Holy Quran

Dr. Fadel Khalil Sheikh Hassan*
Dr. Ahmed Ibrahim Ahmed**

(Received 6 / 8 / 2023. Accepted 20 / 9 / 2023)

□ ABSTRACT □

Most of the ancient and modern studies have agreed on the importance of invoking the Qur'anic readings, and its impact on the Arabic grammar.The views on the Qur'anic readings varied, so the grammarians accepted some of them and rejected some other relying in the protest on standards that they extrapolated from the words of the Arabs. Hence the need to defend these readings, and reveal the truth of the positions of grammarians, and the beginning was in the books of protest in the fourth century AH.
We talked about directing Quranic readings, defining them, and the conditions and criterias that we adopt when invoking reading, then about choice, and is it optional for the reader? And why the choices of some readers were not taken into consideration? We argued for the individual readings first, and then for theaudiencereading. Then we talked about our evaluation of the readings, where we won some of the readings that were rejected by the grammarians on the pretext that they violated the grammatical rules and the writing of the Qur'an.

Copyright **:**Tishreen University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

* **Full-time lecturer - Department of Arabic Language - Al al-Bayt University - Jordan**
****Part-time lecturer - Language Center - University of Jordan - Jordan**

توجيه القراءات الشاذة نحويًّا في القرآن الكريم

د. فضل خليل الشيخ حسن*

د. أحمد إبراهيم أحمد**

(تاريخ الإيداع 6 / 8 / 2023. قبل للنشر في 20 / 9 / 2023)

□ ملخّص □

لقد اتفقت معظم الدراسات القديمة والحديثة على أهمية الاحتجاج بالقراءات القرآنية، وأثره على النحو العربي، وتفاوتت النظرات إلى القراءات القرآنية، فقبل النحاة بعضها وردوا الآخر، واعتمدوا في الاحتجاج على مقاييس استقرؤوها من كلام العرب. ومن هنا انبثقت الحاجة إلى الدفاع عن هذه القراءات، وكشف حقيقة مواقف النحاة، فكانت البداية في كتب الاحتجاج في القرن الرابع للهجري.

تحدثنا عن توجيه القراءات القرآنية، والتعريف بها، والشروط والمعايير التي نأخذ بها عند الاحتجاج للقراءة، ثم عن الاختيار، وهل هو اختياري عند القارئ؟ ولماذا اختيارات بعض القراء لم يؤخذ بها قراءةً؟ وتحدثنا عن مسائل التوجيهات النحوية المنفردة للقراء، وهل هي منفردة؟ واحتججنا للقراءات المنفردة أولا، ومن ثم لقراءة الجمهور. ثم تحدثنا عن تقويمنا للقراءات، حيث انتصرنا لبعض القراءات التي ردّها النحويون بحُجة مخالفتها للقواعد النحوية ورسم المصحف.

حقوق النشر : مجلة جامعة تشرين- سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

*محاضر متفرغ – قسم اللغة العربية- جامعة آل البيت – الاردن

**محاضر غير متفرّغ – مركز اللغات- الجامعة الأردنيّة – الاردن

الفصل الأول

المبحث الأول: توجيه القراءات القرآنيّة

يمكن تعريف توجيه القراءات على أنه: "علم غايته بيان وجوه القراءات القرآنية واتفاقها مع قواعد اللغة والنحو، ومعرفة مستندها اللغوي تحقيقا للشرط المعروف (موافقة اللغة العربية ولو بوجه)، كما يهدف إلى رد الاعتراضات والانتقادات التي يوردها بعض النحاة واللغويين والمفسرين على بعض وجوه القراءات[1]"مع العلم أن الشرط المعروف (موافقة العربية ولو بوجه) جاء شرطًا داعمًا للقراءة.

وقد كانت التوجيهات في بادئ الأمر تأتي متناثرة هنا وهناك في كتب النحاة واللغويين والمفسرين ومعاني القرآن، ولم يكن القصد منها أن يحتج لشاهد نحو يدون أن يعرف لمن هذه القراءة، لأن علم القراءات علم متأخر نسبيًا، فأول من سبع السبعة هو ابن مجاهد.

وأول من نهج نهجًا للاحتجاج بالقراءات سيبويه (ت180هـ) وكان معتدلا في احتجاجاته، فهو على نهج شيوخه كالخليل ويونس بن حبيب، ولكن يظهر عند سيبويه تضعيف للقراءات، وذلك في قراءة قوله تعالى:(هؤلاء بناتي هنّ أطهر لكم) [هود:78] بنصب (أطهرَ)، ولكننا نجد ذلك كان من قبيل نقل رأي أبي عمرو بن العلاء، يقول سيبويه:" زعم يونس أن أبا عمرو رآه لحنًا"[2]. فهو رأي لأبي عمرو بن العلاء برواية يونس وحسب، فالجيل الأول من النحاة كان يرى أن القراءة سنة متبعة لا يجوز مخالفتها بأي حال من الأحوال.

وكان نحاة الكوفةأول من ردّ القراءات القرآنية ، منهم الكسائي (ت189) والفراء (ت207)[3] ثم كان ابن جرير الطبري (ت 310) حيث احتج في كتابه (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) لكثير من القراءات القرآنية توجيهًا وبيانًا، "لكنه تعرض بالانتقاد والرد لبعض من وجوه القراءات الصحيحة، زاعمًا أنها خالفت مقاييس اللغة وقواعد النحو، وجاعلا ما قرّره النحاة هو الأصل الذي تحاكم إليه القراءات[4]". ولكن القراءة المقطوع في تواترها هي الأصل، والنحو فرع عليها، واستقراء النحاة. لقواعدهم كان قاصرا على استيعاب كل لغة العرب، فبدل أن نخرج الآية القرآنية على القاعدة النحوية، يجب أن نخرج القاعدة النحوية على الشاهد القرآني.

وكثرت كتب الاحتجاج بعدما سبّع ابن مجاهد القراءات السبعة، وتفردت كتب الاحتجاج في توجيه القراءة نحويا والانتصار لها منها:

1. الحجة للقراء السبعة (أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم ابن مجاهد)، لأبي علي الفارسي، (ت377 هـ)، وهو كتاب يمتاز بتخريج القراءة وتوجيهها باستطراد، حتى يكاد الباحث يجد ضالته بسبب الاستطراد، والجزء الأول فقط لسورتي الفاتحة والبقرة فقط، وهو أربعة أجزاء مع الفهارس.

([1])مقدمات في علم القراءات، أحمد القضاة وآخرون، دار عمار –عمان، ط1، 2001م، ص201

([2]) الكتاب، سيبويه أبو بشر عثمان بن عمرو بن قنبر، تحقيق وشرح: عبدالسلام هارون، الخانجي – القاهرة، ط3، 1998م،396/2.

([3]) انظر: المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف – القاهرة، ط8، 1999م، 157 –158.

([4]) مقدمات في علم القراءات، أحمد القضاة وآخرون، ص202.

2. الحجة في القراءات السبعة، لابن خالويه (ت370 هـ)، ويهتم بالتوجيهات النحوية ولكن على نحو أقل بالقياس مع حجة أبي علي الفارسي، والتوجيهات مختصرة، ولم يعتن بتخريج القراءات ونسبتها إلى أصحابها، فيقول: (قرئ كذا وقرئ كذا) دون ذكر القارئ، لسبب أنها كانت معروفة لديه، فلا داعي لذكرها.

3. حجة القراءات، لابن زنجلة (ت410هـ)، له عناية بالتوجيهات النحوية وتخريج القراءة، وبعض عباراته مقتبسة من حجة أبي علي الفارسي دون أن ينسبها له، وفي أسلوبه توسع في تدعيم القراءة أكثر من حجة ابن خالويه، ولكنه أقلّ في التوجيهات بالقياس مع حجة أبي علي الفارسي.

4. الكشف عن وجوه القراءات السبع عللها وحججها، لمكي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ)، وو يهتم بتوجيه القراءة نحويا وتخريجا على حد سواء، وفي أسلوبه قرب من أبي على الفارسي من حيث التوسع، ولكنه يخلو من الاستطراد.

هؤلاء الأربعة مضافا إليهم ابن مجاهد، هم الذين أسسوا كتب الاحتجاج، فكانت مصدرا لكثير ممن جاؤوا بعدهم في التوجيهات والعناية بالقراءة نحويًا.

المبحث الثاني: القراءات

القراءات في اللغة تتألف من هذه المادة (القاف، والراء، والهمز)، "أصل يدل على الجمع والاجتماع، ومثله (قرى) بالحرف المعتل بدل الهمز"(5)، قال ابن منظور: " قرأه، ويقرؤه، قرْءا، وقراءة، وقرآنا فهو مقروء، ومعنى القرآن الجمع، وسمي القرآن بذلك لأنه يجمع السور فيضمها"(6).

والقراءات اصطلاحا: اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف، أو كيفيتها من تخفيف وتشديد(7)، وقيل القراءات: النطق بألفاظ القرآن الكريم كما نطقها النبي صلى الله عليه وسلم، أو كما نطقت أمامه، فأقرها أكان النطق باللفظ المنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم فعلا أو تقريرا واحدا أو متعددا"(8)، فالقراءة هي العلم بكيفية نطق الكلمات وأدائها.

(5)معجم مقاييس اللغة، ابن فارس أبو الحسين أحمد بن الحسين بن فارس (ت 295 هـ)، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1996، مادة (ق ر أ).

(6) لسان العرب، ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي المصري (ت 711 هـ)، دار صادر – بيروت، 1990م، مادة (ق ر أ).

(7)البرهان في علوم القرآن، بدر الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالله الزركشي، مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، 2001م، 1/ 318.

(8)القراءات القرآنية تاريخ وتعريف، عبدالهادي القصلي، دار المجمع العلمي، جدة، 1979م، ص64.

والقراءات السبعة هي قراءة عاصم[9]، ونافع[10]، وابن كثير[11]، وأبي عمرو[12]، وحمزة[13]، والكسائي[14]، وابن عامر[15]، وقد ذكر العلماء أن هذه القراءات بالنسبة إلى التواتر وعدمه على ثلاث أقسام: قسم اتفق على تواتره، وهم السبعة المشهورة، وقسم اختلف فيه، والأصح بل الصحيح المشهور تواتره، وهم الثلاث، والقراءات الثلاثة المتممة هي: قراءة أبي جعفر[16]، ويعقوب[17]، وخلف[18]، وقسم اتفق على شذوذه وهم الأربعة الباقون، والأربعة التي بعد العشرة، هي قراءة الحسن البصري، وابن محيصن، والأعمش، ويحيى اليزيدي.

*** شروط القراءة الصحيحة:**

لخصها ابن الجزري في كتابه منجد المقرئين في ثلاثة، فقال "وكلّ قراءة وافقت العربية مطلقا ولو بوجه من الإعراب، ووافقت أحد المصاحف العثمانية التي وجهها عثمان – رضي الله عنه – إلى الأمصار، وتواتر نقلها جماعة عن جماعة، فهي القراءة المتواترة المقطوع بها، والذي جمع هذه الأركان الثلاثة قراءة الأئمة العشرة التي أجمع عليها الناس

([9]) هو عاصم بن أبي النجود شيخ الإقراء بالكوفة، أحسن الناس صوتا، أخذ القراءة عرضا عن زر بن حبيش، وأشهر رواته شعبة، وحفص، توفي 127هـ. الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين – بيروت ط9، 1990م، 88/1.

([10]) هو نافع بن عبدالرحمن بن أبي نعيم، ثقة، صالح، أصله من أصبهان، وكان أسود اللون حالكا صبيح الوجه، حسن الخلق، فيه دعابة، أخذ القراءة عرضا عن جماعة من أهل المدينة، وبلغ عدد شيوخه السبعين، وأشهر رواته ورش وقالون، ت 169هـ. الأعلام للزركلي 5/8.

([11]) هو عبدالله بن عمر المكي الدري، إمام أهل مكة، كان طويلا أسمر اللون أشهل العينين، أبيض الرأس واللحية، روى عن عدد من الصحابة، أشهر رواته البزي وقنبر، توفي 120هـ، الأعلام للزركلي 113/5.

([12]) زبان بن العلاء المازني البصري، إمام العربية والإقراء مع الصدق والثقة والزهد، ليس في السبعة أكثر شيوخا منه، ولد بمكة ونشأ بالبصرة، أشهر رواته الدوري والسوسي. توفي 154هـ، الأعلام للزركلي، 41/3.

([13]) هو حمزة بن حبيب بن عمارة بن اسماعيل الكوفي الزيات، إمام القراءة في الكوفة بعد عاصم وكان حجة، عارفا بالفرائض، حافظا للحديث، وأشهر رواته خلف وخلاد، توفي 156هـ، الأعلام للزركلي، 277/2.

([14]) هو علي بن حمزة الكسائي النحوي، لقب بالكسائي لأنه أحرم بكساء، تلقى القراء عن خلق كثير، وانتهت الإمامة إليه بعد وفاة شيخه حمزة، وأشهر رواته أبو الحارث والدوري، توفي 189هـ. الأعلام للزركلي، 283/4.

([15]) هو عبدالله بن عامر بن يزيد اليحصبي، من التابعين، إمام أهل الشام، أخذ قراءة عرضا عن الصحابي الجليل أبي الدرداء، أشهر رواته هشام السلمي وابن ذكوان، توفي 118هـ، الأعلام للزركلي 95/4.

([16])يزيد بن القعقاع المخزومي / من التابعين وأشهر رواته ابن جماز، وابن وردان، توفي 130 هـ، الأعلام للزركلي 168/8.

([17]) وهو يعقوب بن اسحق بن زيد بن عبدالله بن أبي اسحق الحضرمي، إمام أهل البصرة، وأشهر رواته، رويس، وروح، الأعلام للزركلي8/ 195.

([18]) هو خلف بن هشام أحد رواة حمزة، وقد اختار لنفسه قراءة انفرد بها، وأشهر رواته اسحق وإدريس، توفي 229هـ، الأعلام للزركلي 309/2.

على تلقيها بالقبول وهم: أبو جعفر، ونافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامروعاصم وحمزة والكسائي وخلف، ثم قال: والذي نص عليه أبو عمرو بن الصلاح، وغيره أن ما وراء العشرة ممنوع القراءة به من تحريم لا منع كراهة"(19).

كما نظم ابن الجزري هذه الشروط الثلاثة للقراءة المذكورة فقال في طيبة النشر(20):

فكل ما وافق وجه نحوي وكان للرسم احتمالا يحوي

وصح إسنادا هو القرآن فهذه الثلاثة الأركـان

وحيثما يختل ركن أثبت شذوذه لو أنـه في السبعة

فكل ما صح سنده اتصالا متواترا بالرسول صلى الله عليه وسلم، ووافق وجها من وجوه النحو العربي، واحتمل رسم المصحف العثماني فإذا اجتمعت هذه الشروط في قراءة وجب القبول بها سواء أكانت من السبعة أم الثلاثة المتممة لها. والشروط هي:

1- موافقة رسم أحد المصاحف العثمانية، والمتأمل لهذا الشرط يدرك أنه وضع لضمان الإحاطة بالقراءة المروية، لتسلم من الشذوذ الحاصل من مخالفة ما أجمع عليه الصحابة الكرام ومن بعدهم، وفي هذا المعنى يقول القرطبي(21):"وما وجد من هؤلاء القراء السبعة من الاختلاف في حروف يزيدها بعضهم وينقصها بعضهم، فذلك لأن كلا منهم اعتمد على ما بلغه في مصحفه ورواته، إذ كان عثمان رضي الله عنه، كتب تلك المواضع في بعض النسخ، ولم يكتبها في بعض، إشعارا بأن كل ذلك صحيح، وأن القراءة بكل منها جائزة".

والمخالفة اليسيرة للرسم في مواضع معينة مغتفرة، " كالمخالفة في إثبات ياءات الإضافة أو حذفها، أو المخالفة في حرف مدغم، كل ذلك ونحوه لا يعد من المخالفة المردودة، بل هو مغتفر لرجوعه إلى معنى واحد معتمد"(22) وبهذا يتضح مراد ابن الجزري في إضافته شرط الرسم (ولو احتمالا).

2- موافقة اللغة العربية: والمقصود أن توافق القراءة وجها من وجوه اللغة العربية، ولا تخرج عن كلام العرب، وهذا لا يستلزم أن يطعن طاعن في بعض الأوجه بحجة مخالفتها لقواعد اللغة العربية، ولعل عذرهم أن القراءة المتواترة المطعون فيها لم يصل النحاة لاستقرائها من كلام العرب.

3- النقل المتواتر: قال ابن الجزري شارحا مراده بعبارة (وصح إسنادا) التي سبق وذكرناها: "فإنا نعني به أن يروي القراءة العدل الضابط عن مثله، كذا حتى منتهى السند، وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضابطين له غير

---

(19) منجد المقرئين ومرشد الطالبين لأبي الخير محمد بن محمد الدمشقي ابن الجزري (883هـ)، تحقيق: محمد الشنقيطي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1999م، ص15-16.والنشر في القراءات العشر، ابن الجزري أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي، تحقيق: علي الضباع 19ـــم، 1/53-54.

(20) متن طيبة النشر في القراءات العشر، محمد بن محمد الجزري، دار السلام – القاهرة، ط1، 2003م، ص29 – 30.

(21) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي أبو عبدالله محمد بن محمد الأنصاري، تحقيق سالم البدري، دار الكتب العلمية، ط1، 2000م، 1/54.

(22) انظر: النشر في القراءات العشر، 1/12 – ك13.

معدودة عندهم من الغلط أو مما شذ بها بعضهم"[23] فلا يقرأ القارئ القراءة القرآنية عفو الخاطر من غير وعي ولا تدبر، بل يقرؤها بالرواية المتصلة، مرتكزا على الشرطين السابقين.

روى سليم بن عيسى الحنفي قال: وأنا أبكي على حمزة، قال لي حمزة، وما يبكيك ؟ قلت: إن النحويين يعيبون عليك قراءتك لآية (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام)، فقال: يا سليم قرأت على الأعمش، وقرأ الأعمش على يحيى بن وثاب، وقرأ يحيى على زر بن حبيش، وقرأ زر على ابن مسعود، وقرأ ابن مسعود على الرسول – صلى الله عليه وسلم – عن جبريل عن الله تعالى، هل للنحويين إسناد مثل هذا"[24].

والتواتر حاصل لأن القراءة مستفيضة أصلًا بأكثر من طريقة في نفس الطبقة، ولو لم تكن مستفيضة ما انتشرت، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فالإسناد وحده ليس كافيًا، بل يشترط التواتر، وقد انطبق التواتر على الأئمة أصحاب القراءات السبع.

هناك مقولة أن بعض القراءات كانت منبثقة من رأيي القارئ، أي لم تكن متواترة، وهذه المقولة باطلة، والدعوة لها ضعيفة لم يقل بها إلا قليل، فجمهور القراء والأصوليين والفقهاء على أنها متواترة"[25]، وإن لم تكن كذلك، فهي مسندة إلى الرسول صلى الله عليه وسلم مع الاشتهار والاستفاضة في الطبقة المروية فيها.

ويظن بعض الناس أن القراءة يجب أن تكون موافقة لقواعد اللغة والنحو، فإذا لم تكن كذلك وجب ردها أو وصفها بالضعف، وقد نبه على ذلك كثير من النحويين، جاء في كتاب سيبويه عن قوله تعالى: (والسارق والسارقة) [المائدة:38] وقوله (والزاني والزانية) [النور:2] "وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة (بالنصب)، ولكن أبت العامة إلا القراءة بالرفع "[26]، وكثيرا ما يذكر الفراء في كتابه معاني القرآن: "وهو صواب ولم أسمع أحد قرأ به"[27]، وقال في جزم (لا نخلفه) الذي لم يقرأ به من قوله تعالى: (فاجعل بيننا وبينك موعدا لا نخلفه) [طه: 58] "ولو نويت الجزاء لجاز في قياس النحو"[28]، فالقراءة مقدمة على النحو والنحو خادم لها.

المبحث الثالث: الاختيار

ومن طبيعة البحث أن نعرج على الاختيار، وهو: "أن يعمد إلى من كان أهلا له إلى القراءات المروية، فيختار منها ما هو الراجح عنده، ويجرد من ذلك طريقا في القراءة على حدة"[29].

([23]) النشر في القراءات العشر: 13/1.

([24]) القراءات وعلل النحويين فيها، أبو منصور الهروي الأزهري، تحقيق: نوال بنت إبراهيم الحلوة، الطبعة الأولى، 1991م، ص140

([25]) منهم: علي النوري الصفاقسي، وعبد الفتاح القاضي، وعلي بن محمد الآمدي، وابن الحاجب، وابن السبكي، والتفتازاني، والغزالي، والشوكاني، وعبدالعلي الأنصاري، أنظر: مقدمات في القراءات، أحمد شكري وآخرون، ص69 –70 حاشية (5).

([26]) الكتاب، لسيبويه، 142/1.

([27])معاني القرآن، الفراء لأبي زكريا يحيى بن زياد (207هـ)، عالم الكتب – بيروت، ط2، 1980م،297/2.

([28])معاني القرآن للفراء، 161/1.

([29]) التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن، طاهر الجزائري، اعتنى به: عبدالفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات – حلب، ط4، 1998م، ص121.

معايير الاختيار وقع في بداية نشأة علم القراءات، فإذا قلنا قراءة فلان، فهذا يعني اختيار فلان، لأنه ما من إمام إلا وسمع من طرق متعددة، وفي هذا يقول القرطبي في مقدمته: " وهذه القراءات المشهورة، هي اختيارات أولئك الأئمة القراء، وذلك أن كل واحد منهم اختار فيما روي وعلم وجهة من القراءات، ما هو الأحسن عنه والأولى، فالتزم طريقة ورواية، وأقرّ به واشتهر عنه وعرف به، ونسب إليه، فقيل حرف نافع، وحرف ابن كثير، ولم يمنع واحد منهم اختيار الآخر، ولا أنكره بل سوّغه وجوزه"(30)، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرؤوا ما تيسر منه"(31)، ومن القراء الذين كانت لهم اختيارات ولم تكن لهم قراءة، عبدالله بن أبي اسحق، وعيسى بن عمر، والفراء، ولكنها لم تشتهر بالتواتر مثل القراءات الأخرى.

*** حكم الاختيار:**

الاختيار من القراءات المروية، جائز القراءة فيها، ولا يملك أحد منعها، لأنها داخلة في تيسير المقصود بإنزال القرآن على سبعة أحرف، ولهذا يقول ابن الجزري:"ليس المراعى في الحروف السبعة المنزلة عددا من الرجال دون آخرين، ولا الأزمنة والأمكنة، وأنه لو اجتمع عدد لا يحصى من الأمة فاختار كل واحد منهم حرفا بخلاف صاحبه، وجرد طريقا في القراءة على حدة في أي مكان كان، وفي أي أن أراد بعد الأئمة الماضيين في ذلك، بعد أن كان المختار بما اختار من الحروف ملتزما بشرط الاختيار لما كان بذلك خارجا عن الأحرف السبعة المنزلة، بل فيها متسع إلى يوم القيامة"(32)، ومن هذه العبارة نرى أنه يفضل اختيار من مضى من الأئمة، وفي الوقت نفسه لا أرى منع الاختيار.

*** شروط الاختيار:**

لم نجد نصا عن شروط الاختيار، لكن قال مكي بن أبي طالب في الإبانة:" فإن سأل سائل فقال: ما العلة التي من أجلها كثر الاختلاف عن هؤلاء الأئمة، وكل واحد منهم انفرد بقراءة اختارها، مما قرأ به على أئمته؟ فالجواب: أن كل واحد من الأئمة قرأ على جماعة بقراءات مختلفة، فنقل ذلك على ما قرأ، فكانوا في برهة من أعمارهم يقرؤون الناس بما قرؤوا، فمن قرأ عليه بأي حرف كان لم يردوه عنه، إذ كان ذلك مما قرؤوا به على أئمتهم، ألا ترى أن نافعا، قال قرأت على سبعين من التابعين، فما اتفق عليه اثنان أخذته وما شذ فيه واحد تركته"

* الشروط المبيحة للاختيار"(33):

1. أن يقع الاختيار ممن هو أهل له.
2. أن يكون الاختيار ضمن القراءات المروية لا خارجا عنها، فليس لأحد أن يختار قراءة لقوة وجهها في العربية.
3. أن يكون ضمن القراءات القرآنية الثابتة.
4. ألا يؤدي إلى اجتماع أوجه متنافرة.

---

(30) الجامع لأحكام القرآن 46/1، وانظر النشر في القراءات العشر، 25/1.

(31) فتح الباري في شرح صحيح بخاري، للحافظ ابن حجر العقلاني، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م، باب التوحيد، رقم 711.

(32) النشر في القراءات العشر: 43/1.

(33) القراءات القرآنية، عبدالحليم قابه، دار الغرب – بيروت، ط1، 1999م، ص266.

الفصل الثاني:

مسائل التوجيهات النحوية المنفرة للقراء

تناولت كتب الاحتجاج القراءات المفردة للقراء السبعة، وهذه القراءات هي:

اختلفوا في قوله تعالى: (فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه) [البقرة:37].

قرأ ابن كثير (آدمَ) بالنصب (وكلماتٌ) بالرفع، وقرأ الجمهور (آدمُ) بالرفع (وكلمات) بالنصب(34).

يقول ابن خالويه في حجة من نصب (آدم):"ما تلقاك فقد لقيته، وما نالك فقد نلته، وهذا يسميه النحويون: المشاركة في الفعل"(35)، ويرى أبو علي الفارسي الوجهين، حيث يقول: "فنصب ابن كثير لآدم ورفعه الكلمات في المعنى، كقول من رفع آدم ونصب كلمات، ويرى مكي أن علة النصب "أنه جعل (الكلمات) استنقذت (آدم) بتوفيق الله له، لقوله إياها، والدعاء بها، فتاب عليه، فهي الفاعلة، وهو المستنقذ بها"(36) وحجة من رفع أنه جعل (آدم) هو الذي تلقى الكلمات، فهو الفاعل لقبوله الكلمات"(37)، يقول ابن جرير:"وغير جائز عندي في القراءة إلا رفع (آدم) على أنه متلقي الكلمات، لاجتماع الحجة من القراء وأهل التأويل، "يقول القرطبي في معرض رده على تخطئة هذه القراءة حيث يقول: "والقراءتان ترجعان إلى معنى، لأن آدم إذا تلقى الكلمات فقد تلقته"(38)، فحزن آدم عليه السلام على الذنب جعله يتلقى كلمات الله، ومن رحمة الله تعالى لآدم عليه السلام أن الكلمات هي التي تلقته.

واختلفوا في قوله تعالى: (فإنما يقول له كن فيكون)[البقرة:117].

قرأ ابن عامر (فيكون) بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع (39) .

وافق ابن عامر بنصب (يكون) الكسائي في مواضع أخرى من سورتي النحل وياسين.

قال ابن خالويه:" الحجة لمن نصب على جواب الفاء، وليس هذا من مواضع الجواب، لأن الفاء لا تنصب إلا إذا جاءت بعد فعل المستقبل"(40)، ورأى الفارسي في قراءة النصب، "أن اللفظ لما كان على لفظ الأمر، وإن لم يكن المعنى عليه حملته على صورة اللفظ، على أنه أجرى مجرى جواب الأمر، وإن لم يكن له جوابا في الحقيقة"(41)،

---

(34)السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف – مصر، 1972، ص153.

(35) الحجة في القراءات السبع، للإمام ابن خالويه، تحقيق عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة – الكويت، ط5، 1990، ص75.

(36)الكشف عن وجوه القراءات عللها وحججها، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: محيي الدين رمضان مؤسسة الرسالة – بيروت، ط2، 1981م، 236/1، وانظر: حجة القراءات، لأبي زرعة عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق،سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط5، 2001م، ص95.

(37)الكشف لمكي، 223/1.

(38)الجامع لأحكام القرآن، 223/1.

(39)السبعة في القراءات لابن مجاهد، ص168.

(40)حجة ابن خالويه، 92.

(41)الحجة للقراء السبعة، لأبي الحسن بن أحمد عبدالغفار الفارسي (ت377)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 2000، 372/1.

ووافق مكي ابن خالويه، حيث قال مكي: "فوجه النصب ضعيف، وذلك أنه جوابا بالفاء للفظ (كن) إذا كان لفظه لفظ الأمر، وإن كان معناه غير الأمر فهو ضعيف، لأن (كن) ليس بأمر، وإنما معناه الخبر"(42).

وذهب طائفة من علماء العربية إلى الرفع منهم الفراء، حيث قال: "رفع لا نصب، إنما هي مردودة على (يقول) أما المبرد فيقول: " النصب ها هنا محال لأنه يجعل (فيكون) جوابا، وهذا خلاف المعنى، لأنه ليس شرطا، إنما المعنى، فإنه يقول له: كن فيكون (وكن) حكاية "(43)، قال مكي: "ووجه الرفع في (فيكون) أنها منقطعة عما قبله، لما امتنع أن يكون جوابا في المعنى، رفعه على الابتداء، فتقديره فهو يكون"(44).

واختلفوا في قوله تعالى: [ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب] (البقرة: 177)

قرأ حمزة وحده (البر) بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع (45).

قال مكي في توجيه هذه القراءة: وحجة من جعل البر خبر منصوب، أن (ليس) من أخوات كان، فإذا وقع بعده معرفتان جعلت أيهما شئت الاسم والآخر الخبر، فلما كان المصدر (أن تولوا) لا يتنكر، والبر يتنكر، جعل الذي يتنكر له النصب، والمصدر في محل رفع، ومن الأصول أنه إذا اجتمع مع (ليس) وأخواتها مضمر ومظهر، فالمضمر هو الاسم لأنه أعرف"(46).

يقول القرطبي في تقوية وجه الرفع "إن الثاني في مصحف أُبيّ بالباء (ليس البر بأن تولوا)، وكذلك في مصحف ابن مسعود، ولا يجوز فيه إلا الرفع"(47)، قال أبو علي الفارسي: "كلا المذهبين حسن / لأن كل واحد من الاسمين اسم ليس وخبرها معرفة، فإذا اجتمعتا في التعريف تكافآ في كون أحدهما اسما والآخر خبرا كما تتكافأ النكرتان"(48).

واختلفوا في قوله تعالى: (شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن) [البقرة:185].

قرأ أبو عمرو وحده (شهر) بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع.

وحجة من قرأ النصب على أن (شهر) مفعول به ثان لفعل محذوف تقديره (صوموا)، أو على البدل من أيام معدودات"(49)، وقال الفراء: "وقرأ الحسن نصبا على التكرير (وأن تصوموا) شهر رمضان (خير لكم)"(50).

أما حجة الرفع على إضمار مبتدأ، المعنى: المفروض عليكم صوم شهر رمضان، ويجوز أن يكون (شهر) مبتدأ"(51).

---

(42)الكشف لمكي، 261/1.

(43)المقتضب، أبو العباي محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – القاهرة1968م، 18/2.

(44)الكشف لمكي، 261/1، وانظر: حجة ابن زنجلة، ص111.

(45) السبعة في القراءات لابن مجاهد، ص175.

(46)معاني القرآن للفراء، 103/1، وانظر: الكشف لمكي 280/1-281.

(47) الجامع للقرطبي، 160/2.

(48)حجة الفارسي، 409/1.

(49)الجامع لأحكام القرآن، 297/2.

(50)معاني الفراء، 112/1.

واختلفوا في قوله تعالى:(إلا أن يخافا ألا يقيما حدود ما أنزل الله)[البقرة:229].

قرأ حمزة وحده (يخافا) بضم الياء، وقرأ الباقون (يخافا) بفتح الياء[52] .

حجة قراءة حمزة كما وردت عند الفارسي: "أن الفاعل هم الحكام، والحكام يخافون الزوجين ألا يقيما حدود الله فحذف الفاعل، وناب عنه المفعول به، وهو ضمير الزوجين"[53] .

وأما قراءة الجماعة ففيها إسناد الفعل إلى ضمير الزوجين المفهومين والمعنى ألا يظنا إلا أن يقيما حدود ما أنزل الله، ولا يحتاج إلى تقدير الجار في هذه القراءة، لأنه يقال خفت الرجل والشيء، قال الله تعالى: (فلا تخافوهم وخافون)[آل عمران:175][54] وورد عند مكي، "على أنه ظاهر الخطاب، يراد به الزوجان، إذا خاف كل واحد منهما ألا يقيما حدود الله حل الاقتداء، فهما الفاعلان"[55].

واختلفوا في قوله تعالى:(وأدنى ألا ترتابوا إلا أن تكون تجارة حاضرة) [البقرة:282].

قرأ عاصم وحده (تجارة) نصبا وقرأ الباقون بالرفع"[56].

فمن قرأ بالنصب جعل تكون ناقصة لها اسم وخبر، فاسمها ضمير يعود المفهوم من الكلام، وتجارة خبرها، والمعنى ألا تكون المبايعات تجارة"[57]، ووجه الفارسي اسم كان المحذوف بشيئين: أحدهما: إضمار التبايع لدلالة الحال عليه والآخر: أن يراد بالتجارة المتجر فيه الذي هو عين"[58].

وحجة القراءة بالرفع عند أبي علي الفارسي، " أنه جعل كان بمعنى وقع وحدث، واستشهد على ذلك من القرآن الكريم: (وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة)[البقرة: 280]"[59] حيث (تكون) تامة، وتجارة فاعل لها، غير أن ابن خالويه يرى للرفع وجها آخر، وهو "أن (تجارة) اسم كان والخبر هو جملة (تديرونها)، وهذا وجه مقبول، لأن (تجارة) على تنكيرها إلا أنها مخصصة بالوصف، وجملة تديرونها هي الخبر"[60]، وذكر الفراء أن جملة تديرونها قد تكون في موضع نصب أو في موضع رفع، أي في موضع صفة في الرفع والنصب لـ(تجارة)، في الرفع الجملة صفة لـ(تجارة) المرفوعة فاعلا لكان التامة، وفي النصب الجملة صفة (لتجارة) المنصوبة خبرا " وهو مخالف لرأي ابن خالويه.

([51])الجامع للقرطبي، 194/2.

([52])السبعة في القراءات، لابن مجاهد، ص183.

([53])حجة الفارسي، 444/1، وانظر الكشف لمكي، 295/1.

([54]) معاني القرآن للفراء. وانظر حجة الفارسي، 444/1، وانظر: الكشف لمكي، 295/1.

([55])الكشف لمكي،295/1، وانظر حجة ابن زنجلة، ص135.

([56])السبعة في القراءات، لابن مجاهد، ص194.

([57])الكشف لمكي، 321/1.

([58])حجة الفارسي، 205/1.

([59])حجة الفارسي، 501/1.

([60])حجة ابن خالويه، ص104. وانظر: الكشف لمكي، 322/1.

واختلفوا في قوله تعالى: (قل إن الأمر كله لله)[آل عمران:154].

قرأ أبو عمرو وحده (كله) بالرفع، وقرأ الباقون بالنصب(61).

وفي حجة الرفع، قال أبو علي الفارسي:"وهو الابتداء به كسائر الأسماء، كقوله تعالى:(وكلهم آتيه يوم القيامة فردا) [مريم:95]"(62).

ووافقه في ذلك ابن خالويه(63) وابن زنجلة (64)، وكذلك مكي القيسي حيث قال: "لأنها أدخلهفي الأسماء منه في التأكيد"(65)، قال الفراء: "فمن رفع جعل (كل) اسما" وحجة الرفع على التأكيد للأمر(66).

قال أبو علي الفارسي حجة من نصب (كله) في أنها:" بمنزلة أجمعين وجمع في أنه للإحاطة والعموم، فكما أنه لو قال: أن الأمر أجمع، لم يكن إلا نصبا"(67)، والحجة عند العكبري في جواز القراءتين في أن لفظ كل صالح للتأكيد، كما أنه صالح للابتداء بخلاف أجمع فلا يصلح إلا للتأكيد(68).

واختلفوا في قوله تعالى: (واتقوا الله الذين تساءلون والأرحام)[النساء:1].

قرأ حمزة (الأرحام) بالجر، وقرأ الباقون بالنصب(69).

حجة من قرأ الأرحام بالجر، عطفا على الضمير المجرور في (به) قال الفراء: "حدثني شريك بن عبدالله عن الأعمش عن إبراهيم(70) أنه خفض (الأرحام)، قال: كقولهم: بالله والرحم، وفيه قبح"(71)، أما الفارسي فيرى أن جر الأرحام بالعطف على الضمير المجرور بالباء، وهذا ضعيف في القياس، وقليل في الاستعمال، وما كان كذلك فترك الأخذ به أحسن، فأما ضعفه في القياس: فإن الضمير قد صار عوضا متصلا به، والمعطوف ينبغي أن يكون مشاكلا للمعطوف عليه"(72)، يقول ابن خالويه: "فأما الكوفيون فأجازوا الخفض، واحتجوا للقارئ بأنه أضمر الخافض، واستدلوا

---

(61) السبعة في القراءات لابن مجاهد، ص217.

(62) حجة أبي علي الفارسي، 45/2.

(63) حجة ابن خالويه، ص115.

(64) حجة ابن زنجلة، ص177.

(65) الكشف لمكي، 361/1.

(66)الكشف لمكي، 361/1.

(67)حجة الفارسي، 44/2.

(68)التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري، المكتبة التوقيفية – القاهرة، 1980م، 155/1.

(69) السبعة في القراءات، لابن مجاهد، ص226.

(70)وهو إبراهيم بن يزيد النخعي الكوفي (ت96هـ)

(71)معاني الفراء، 252/1.

(72)حجة الفارسي، 62/2.

بأن (العجاج) كان إذ قيل له: كيف تجدك ؟ يقول: خير عافاك الله، يريد بخي"[73]، وإذا كان البصريون لم يسمعوا بالخفض في مثل هذا فقد عرفه غيرهم.

وأجاز ذلك طائفة من العلماء، فدفعوا بذلك عن قراءة حمزة، يقول الرازي: "حمزة أحد القراء السبعة، والظاهر أنه لن يأت بهذه القراءة من نفسه، بل رواه عن الرسول صلى الله عليه وسلم وذلك يوجب القطع بصحة هذه اللغة، والقياس يتضاءل عند السماع"[74]، ولا يستحسنون إثباتها بقراءة حمزة ومجاهد مع أنهما من أكابر علماء السلف في علوم القرآن.

يقول رشيد رضا: "وقد اعترض النحاة البصريون على حمزة في قراءته هذه، لأن ما ورد قليلا عن العرب لا يعدونه فصيحا"[75].

وهذه ليست قراءة حمزة وحده، فنسبتها إليه لشهرته، وقد قرأ بها كثيرون، "منهم الأعمش، وابن أبي ليلى، وطلحة بن مصرف، وجعفر الصادق، وحمران بن أعين، والأسود بن يزيد بن قيس، وزر بن حبيش، وعلقمة بن قيس، وزيد بن وهب، ومسروق الأجدع[76]، وهؤلاء كلهم شيوخ حمزة في الإسناد المتصل.

وقد وصفت قراءة حمزة بأنها ليست قوية، حيث قال الفارسي:" وهو ضعيف في العربية، قليل في الاستعمال"[77]، وقدرها الفراء: "اتقوا الأرحام أن تقطعوها..."[78]، والعرب لا ترد مخفوض على مخفوض إلا بتكرار حرف الجر.

أما حجة النصب فقال أبو علي الفارسي:" من نصب الأرحام احتمل انتصابه وجهين: أحدهما: أن يكون معطوفا على موضع الجار والمجرور، والآخر: أن يكون معطوفا على قوله: [واتقوا]، التقدير: اتقوا الله الذين تساءلون به، واتقوا الأرحام، أي اتقوا حق الأرحام فصلوها ولا تقطعوها"[79].

واختلفوا في قوله تعالى: (ما فعلوه إلا قليل منهم)[النساء:66].

قرأ ابن عامر (قليلا) بالنصب، وقرأ الجمهور بالرفع.

وحجة النصب عند الفارسي في النصب "أنه جعل النفي بمنزلة الإيجاب، وذلك ما جاءني أحد، كلام تام، فنصب مع النفي، كما نصب مع الإيجاب من حيث اجتمعا في أن كل واحد منهما كلام تام، وتصح قراءة ابن عامر على النصب عند ابن خالويه على الاختيار:" أنه رد لفظ النفي على ما كان في الإيجاب، كأن قائلا قال: (قد فعلوه إلا قليلا منهم)، ووجهآخر على البدل، كأنه قال: ما فعلوه على تمام الكلام وترك تقدير البدل فيه، ثم قال بعد ذلك إلا قليلا منهم فهذا

([73])حجة ابن خالويه، ص119.

([74]) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري أبو القاسم جارالله محمود بن عمر بن محمد، دار الكتب العلمية – بيروت،ط1، 1995م، 493/1.

([75])تفسير القرآن الحكيم المشتهر باسم تفسير المنار، رشيد رضا، دار المعرفة – بيروت، 19ـــم، 333/4.

([76])النشر في القراءات العشر، 165/1.

([77]) حجة الفارسي، 61/2.

([78])معاني القرآن للفراء، 252/1.

([79]) حجة الفارسي، 61/2.

وجه صحيح وما قبله ليس بخارج عنه"[80]، قال سيبويه:" ومن قال ما أتاني القوم إلا اباك، لأنه بمنزل أتاني القوم إلا أباك "، أما مكي فحجة النصب أنها على الإتباع لمصاحف أهل الشام، فإنها في مصاحفهم بالألف، فأجرى النفي مجرى الإيجاب في الاستثناء"[81].

وحجة الرفع عند أبي علي الفارسي أنه "الأكثر الأشيع في الاستعمال، والأقيس، ورفعوا الاسم الواقع بعد حرف الاستثناء"[82]، وحجة الرفع على البدل من الواو في (فعلوه) فكأنه قال: ما فعله إلا قليل، وعليه الأصول، وهو الاختيار، لأن أكثر المصاحف لا ألف في (قليل)[83].

واختلفوا في قوله تعالى: (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم)[المائدة:119].

قرأ نافع وحده (يوم) بالنصب، وقرأ الباقون (يوم) بالرفع.

وحجة النصب يحتمل أحد أمرين[84]: أحدهما: أن يكون مفعول (قال) تقديره: قال الله هذا القصص، أو هذا الكلام: يوم ينفع الصادقين، فيوم ظرف للقول، ويجوز أن يكون المعنى على الحكاية: قال الله هذا يوم ينفع".

وحجة الفارسي "أن رفع(يوم) جعله خبر المبتدأ الذي هو (هذا) وأضاف يوكا إلى ينفع"[85] ووجه رفع (يوم) عند مكي "أنه خبر ابتداء لـ(هذا)"[86]، ويوم مرفوع بهذا الفراء[87]،

وفي هذا المقام يقول شوقي ضيف:" ومن ذلك اصطلاح التقريب، وقد اختصوا به اسم الإشارة (هذا)، في مثل: هذا زيد قائما، وجعلوه من أخوات كان، أي يليه اسم وخبر منصوب، ويعرب البصريون (قائما) حال ويجعلون ما قبلها مبتدأ وخبر[88]. والأنعام في قوله تعالى:(وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم) [الأنعام:137].

قرأ ابن عامر (زيّن) بضم الزاي على ما لم يسم فاعله، و(قتل) بالرفع، (أولادهم) بالنصب أعمل فيه (القتل) و(شركائهم) بالخفض، وقرأ الباقون (زين)، بفتح الزاي (قتل) بالنصب (أولادهم) بالخفض، (شركاؤهم) بالرفع[89].

أما قراءة ابن عامر على أنه ذل بذلك على بناء الفعل لما لم يسم فاعله، ورفع به القتل، وأضافه إلى شركائهم فخفضهم، ونصب أولادهم بوقوع القتل عليهم. وحال بين المضاف والمضاف إليه، وهو قبيح في القرآن[90].

([80])حجة ابن خالويه، ص125.

([81])الكشف لمكي، 392/1.

([82]) حجة أبي علي الفارسي، 86/2.

([83]) الكشف لمكي: 392/1.

([84])حجة الفارسي، 148/2.

([85])حجة الفارسي، 148/2.

([86])الكشف لمكي: 423/1.

([87])معاني القرآن للفراء:326/1.

([88])المدارس النحوية لشوقي ضيف، 166.

([89])السبعة في القراءات، لابن مجاهد،ص270.

ويقبح أبو علي الفارسي قراءة ابن عامر ويقول:" وهذا قبيح قليل في الاستعمال، ولو عد إلى غيرها كان أولى"[91]، لقلة استعمالها على الرغم من إقراره بأنها على الفصل بين المتضايفين، ولو اختار غيرها كان أفضل، وكذلك مكي القيسي[92]، على ما ذهب إليه أبو علي الفارسي من الفصل بين المضاف والمضاف إليه، ويقر عدم جواز ذلك في القرآن، وإنما حمل القارئ بهذا عليه: أنه وجد في مصاحف أهل الشام بالياء فاتبع الخط، ولكنه جائز في الشعر ومنه قول ذي الرمة[93]:

كان أصوات من إيغالهن بنا أواخر الميس أنقاض الفراريج

فقد فصل الشاعر في هذا البيت بين المضاف (أصوات)، والمضاف إليه (أواخر الميس) والأصل عند البغدادي(كأن أصوات أواخر الميس من إيغالهن)[94] .

ومما جاء مشابها لقراءة ابن عامر، ما أنشده الأخفش[95]:

فزجـجتـه بمزجــه زج القلوص أبي مزاده

فقراءة ابن عامر لم تخالف السماع، ألا ترى أن هذا البيت مثل قراءة ابن عامر، فقد فصل بين المصدر والمضاف إليه، كما فصل ابن عامر بين المصدر وما يجب أن يكون مضافا إليه، وعلى كل فلو كانت قليلة وجب قبولها، لصحة نقلها عن الرسول صلى الله عليه وسلم، أما موافقة الرسم فالقراءة أصلا بالتواتر والرسم هو الضابط لها.

ولكن وقبل الحكم على صحة القراءة من عدمها، بحجة أن ذلك يجوز إلا في الضرورة، فالبصريون لا يجيزون الفصل إلا في الضرورة، أما الكوفيون فإنهم أباحوا هذا مطلقا في الشعر والنثر، ومن شواهدهم (زج القلوص أبي مزادة)[96].

فحجة من قرأ بالرفع على أنه مبتدأ يقول الفراء: "ولو رفعت (خالصة) كان صوابا، وترد على موضع صفة للذين، فهي في موضع رفع"[97]، أما الفارسي فيرى أن "من رفع (خالصة) جعله خبرا للمبتدأ الذي هو هي، ومن قال: هذا حلو حامض، أمكن أن يكون (للذين آمنوا) خبرا، (وخالصة) خبر آخر[98]، وشبه الجملة عند الكوفيين تكون خبرا، لكنها عند البصريين تتعلق بمحذوف خبر، والقرطبي يعرب خالصة على أنها خبر ابتداء مضمر[99].

([90]) الحجة لابن خالويه، 150-151.

([91])حجة الفارسي، 214/2.

([92]) الكشف لمكي، 454/1.

([93]) حجة ابن خالويه،ص151.

([94]) خزانة الادب ولب لباب لسان العرب، عبدالقادر بن عمر البغدادي، قدم له: محمد بن طريف، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1988م، 119/2.

([95])الكتاب لسيبويه، 176.

([96])السبعة في القراءات، لابن مجاهد، ص270.

([97]) معاني الفراء، 377/1.

([98])حجة الفارسي، 2/ 235.

([99])الجامع للقرطبي، 199/7.

ووجه النصب جعل (خالصة) حالا مما في قوله (للذين آمنوا) ألا ترى أن فيه ذكرا إلى المبتدأ الذي هو هي ؟ خالصة حال عن ذلك الذكر[100] لأنه لما تم الكلام دونها نصبها على الحال[101] وهي عند الفراء حال من لام أخرى مضمرة[102]، وقد اختار سيبويه النصب لتقدم الظرف[103].

واختلفوا في قوله تعالى: (وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء ولا أصغر من ذلك ولا أكبر إلا في كتاب مبين)[يونس:61].

قرأ حمزة (أصغر وأكبر) بالرفع في الكلمتين، وقرأ الباقون بالنصب[104].

وحجة قراءة حمزة كما يقول الفارسي "حمله على موضع الموصوف، ذلك لأن الموصوف الذي هو (من مثقال ذرة) الجار والمجرور فيه"[105].

وقال ابن خالويه: "الحجة لمن قرأ بالرفع أنه رده على قوله (مثقال ذرة) قبل دخول (من) عليها فرد اللفظ على المعنى. لن (من) هاهنا زائدة"[106]. ووافقه في ذلك ابن زنجلة[107] وأما قراءة الفتح فعلى العطف على لفظ (مثقال).

وحجة الرفع على محل (مثقال) المرفوعة فقد ورد عن الفارسي أنه "حمله على موضع الموصوف وذلك أن الموصوف الذي هو (من مثقال ذرة) الجار والمجرور في موضع رفع"[108]. "أنه رده على قوله (مثقال ذرة) قبل دخول (من) عليها فرد اللفظ إلى المعنى (ومن) مزيدة"[109].

واختلفوا في قوله تعالى: (أو التابعين غير أولي الإربة من الرجال) [النور:31].

قرأ ابن عامر (غير) بالنصب وقرأ الباقون بالخفض[110]

وقراءة النصب على وجهين، الأول: أنه منصوب على الاستثناء وتقديره (لا يبدين زينتهن إلا للتابعين إلا ذا الإربة. والوجه الثاني: النصب على الحال من المضمر المرفوع في التابعين وتقديره: لا يبدين زينتهن إلا للتابعين عاجزين عن الإربة[111] ، وحجة قراءة النصب فعلى الاستثناء أو الحال من الضمير المرفوع في التابعين.

([100]) حجة الفارسي، 235/2. وانظر الكشف 461/1.

([101])حجة ابن خالويه، ص154.

([102]) معاني الفراء، 377/1.

([103])الكتاب لسيبويه،200/3.

([104])السبعة في القراءات، لابن مجاهد، ص328.

([105])حجة الفارسي، 368/2.

([106])حجة ابن خالويه، ص182.

([107])حجة ابن زنجلة، ص343.

([108])حجة الفارسي، 368/2.

([109])حجة ابن خالويه، ص183.

([110])السبعة في القراءات، لابن مجاهد، 454.

([111])الكشف لمكي، 136/2.

وحجة قراءة الخفض صفة للتابعين المعنى لا يبدين زينتهن إلا للتابعين الذين لا إربة لهم في النساء، وأما مكي القيسي فيرى في قراءة الخفض أنها " على صفة التابعين، وحسن أن يكون (غير) صفة للتابعين لأنها نكرة في المعنى وغير ذلك نكرة، ولما أضيف غير إلا المعرفة وهي أولو الإربة قربت من المعرفة"(112).

واختلفوا في قوله تعالى: (تلك آيات الكتاب الحكيم * هدى ورحمة للمحسنين) [لقمان:2-3]

قرأ حمزة (ورحمة) بالرفع، وقرأ الباقون بالنصب(113).

وحجة الرفع عند أبي علي الفارسي، على إضمار المبتدأ، وهو (هدى ورحمة)(114).ووافقه ابن خالويه على الإضمار، وقد ذكر ابن خالويه وجهين، الأول: "وهو الرفع على الابتداء وشبه الجملة (للمحسنين) الخبر، والثاني: أن يكون بدلا من قوله: مثل ما أظهر للآيات، فرفعها بذلك، لأن الآيات جامعة للهدى والرحمة"(115). كما يذكر ابن زنجلة الوجهان(116)، حيث وافق فيهما ابن خالويه، ويقوي مكي الرفع بإضمار المبتدأ فيقول: "وحجة من رفع أنه أضمر مبتدأ وجعل (هدى) خبرا، وعطف عليه ورحمة تقديره (هو هدى ورحمة)(117). وإعراب هذه الكلمة طبقا لقراءة حمزة، هو أن "(رحمة) اسم معطوف على هدى، (وهدى)، اسم مرفوع، لأنه خبر لمبتدأ محذوف"(118).

وحجة قراءة النصب عند أبي علي الفارسي "أنه انتصب على الاسم المبهم، وهو من كلام واحد"(119).

واختلفوا في قوله تعالى: (ولو أنما في البحر من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر)[لقمان:27].

قرأ أبو عمرو (والبحر) بفتح الراء، وقرأ الباقون بضمها(120).

وحجة قراءة النصب "فلأنه معطوف على اسم إن، ومن رفع على الاستئناف(121)، وقد خرج سيبويه القراءتين فقال في النصب(122)" وإن شئت جعلت الكلام على الأول فقلت زيدا منطلق وعمرا ظريف " وقال في قراءة الرفع: وقد رفعه قوم على قولك لو ضربت عبدالله وزيد قائم ما ضرك، أي لو ضربت عبدالله وزيد في هذه الحال كأنه قال: ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام والبحر هذا أمره ما نفدت كلمات الله".

---

(112)**الكشف لمكي، 136/2.**

(113)**السبعة في القراءات، لابن مجاهد، ص512.**

(114)**حجة الفارسي، 272/3.**

(115)**حجة ابن خالويه، ص284.**

(116) **حجة ابن زنجلة، ص563.**

(117)**الكشف،لمكي، 187/2.**

(118) **انظر: التبيان للعكبري، 187/2.**

(119)**حجة الفارسي، 272/3.**

(120)**السبعة في القراءات، لابن مجاهد، ص513.**

(121)**حجة الفارسي، 275/3.**

(122)**الكتاب لسيبويه، 144/2.**

وعلى ذلك فقراءة نصب البحر بالعطف على اسم إن، والمعنى ولو أن البحر ممدود سبعة أبحر، وأما من رفع (البحر)، فعلى الابتداء والجملة بعده خبر له والواو واو الحال.

واختلفوا في قوله تعالى (إن أرادني الله بضر هل هن كاشفات ضره، أو أرادني برحمة هل هن ممسكات رحمته) [الزمر:38].

قرأ أبو عمرو وحده (كاشفات) بالتنوين ونصب ضره ومثله (ممسكات)، وقرأ الباقون في الإضافة في الموضوعين(123).

قال الفارسي: "وجه النصب أنه مما لم يقع، وما لم يقع من أسماء الفعلين أو كان في الحالين"(124)، والحجة لمن قرأ بالتنوين والنصب فعلى إعمال اسم الفاعل عمل الفعل(125)، قال الفراء(126): "إذا رأيت الفعل قد مضى في المعنى فآثر الإضافة فيه، تقول أخوك أخذ حقه، فتقول هاهنا: أخوك آخذ حقه، إذا كان مستقبلا لم يقع بعد، قلت: أخوك آخذ حقه عن قليل".

قال الزجاج: "فمن قرأ بالتنوين فلأنه غير واقع بمعنى هل يكشفن ضره أو يمسكن رحمته، ومن أضاف وخفض فعلى الاستخفاف وحذف التنوين، وكلا الوجهين حسن قرئ بهما"(127).

واختلفوا في قوله تعالى: (تبارك اسم ربك ذي الجلال والإكرام) [الرحمن:78].

قرأ أبو عمرو (ذو) بالرفع وقرأ الباقون (ذي) بالجر(128).

وقد وجه ابن مجاهد قراءة ابن عامر على أنها رسم، حيث قال: " كذلك هي في مصاحف أهل الشام، وهو الاختيار"(129)، قال ابن خالويه: "جعله – ابن عامر – وصفا للاسم وجعله الباقون وصفا للرب"(130)، وعلق العكبري على ذلك قائلا: "(ذي الجلال نعت لربك)، وهو أقوى لأن الاسم لا يوصف"(131).

واختلفوا في قوله تعالى: (وكلا وعد الله حسنى)[الحديد: 10].

قرأ ابن عامر (كلا) بالرفع، وقرأ الباقون بالنصب(132).

---

(123)السبعة في القراءات، لابن مجاهد، ص562.

(124) حجة الفارسي، 342/3.

(125)الكشف لمكي، 239/2.؟

(126) معاني القرآن للفراء، 420/2.

(127)معاني القرآن للزجاج، 355/3.

(128) السبعة في القراءات، لابن مجاهد،ص621.

(129)الكشف لمكي، 303/3.

(130)حجة ابن خالويه،ص340.

(131)التبيان للعكبري، 235/2.

(132)السبعة في القراءات لابن مجاهد، ص625.

وحجة من رفع أن الفعل إذا تقدم عليه مفعوله، وإن لم يكن شيء يمنع من تسلط الفعل عليه، فيكون على إرادة الهاء وحذفها وهذا رأي الفارسي(133)، أما رأي ابن خالويه فقد جوز إعمال الفعل في الاسم المتقدم عليه(134)، أما مكي:"أنه لما تقدم الاسم على الفعل رفع بالابتداء، وقدر مع الفعل (هاء) محذوفة، اشتغل الفعل بها، وتعدى بها، والتقدير: وكل وعده الله الحسنى"(135).

وطبقا لقراءة الجمهور فإن الفعل وعد قد عمل في المتقدم عليه كلا النصب، يقول الفارسي: "وحجة النصب بينة لأنه بمنزلة (زيدا وعدت خيرا)، وهو مفعول وعدت، ويختار ابن زنجلة النصب" والتي تعني أنه أضمر بالفعل ضميرا فرفع المبتدأ، ثم حذف الضمير، فأبقى المرفوع على رفعه"(136).

واختلفوا في قوله تعالى (رب لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين) [المنافقون:10].

قرأ أبو عمرو (فأصدق) بالنصب وإثبات الواو، والنصب في أكون، وقرأ الباقون أكن بالجزم.

وحجة قراءة أبي عمرو عند أبي علي الفارسي"(137) أنه حمله على اللفظ دون الموضع، وكان الحمل على اللفظ أولا لظهوره في اللفظ"(138)، أما ابن زنجلة: "كان الحمل على اللفظ أولى لظهوره في اللفظ وقربه مما لا لفظ له في الحال"(139) ومكي كذلك(140).

وحجة قراءة الجمهور عند الفارسي أنه على موضع قوله (فأصدق، لأنه في موضع فعل جزم، وحجتها عند ابن خالويه، أنهم عطفوها على الفاء وما يتصل بها (فأصدق) قبل دخولها الفعل، لأن الأصل كان (لولا أخرتني أتصدق وأكن)(141).غير أن من النحويين من جعل الوجه لهذه القراءة العطف على التوهم، وهو نوع على العطف يرتضيه بعض النحويين، نحو (ليس زيد قائم ولا قاعد) فخفض قاعد متوهما دخول الباء على خبر ليس، والعطف على التوهم هو مذهب الخليل وسيبويه.

الفصل الثالث:

التقويم

جعل النحاة القراءات القرآنية مصدرًا من مصادر احتجاجهم، فأخضعوها لمقاييسهم النحوية المستقراة من كلام العرب، فما اتفق منها جاهروه في الانتصار لها، وما خالفها طعنوا فيها وأولوه.

---

(133)**حجة الفارسي،26/4.**

(134)**حجة ابن خالويه، ص342.**

(135)**الكشف لمكي،307/2.**

(136)**حجة ابن زنجلة، ص699.**

(137)**السبعة في القراءات لابن مجاهد، ص637.**

(138)**حجة الفارسي، 44/4.**

(139)**حجة ابن زنجلة، ص711.**

(140) **الكشف لمكي،323/2.**

(141)**ابن خالويه،ص346**

وكان احترامهم للقراءات مرهون بمدى انقيادها لقواعد اللغة العربية، فكان القياس والسماع النحوي سلاحهم عرضا وتوجيها.

قد يقول قائل:إن نحاة القرن الثاني والثالث الهجري لم يسترشدوا بمواقفهم من القراءات بما جاء من علم القراءات، كما استعانوا ببعض الحروف للصحابة المرسومة في مصاحف أخرى، وهي مخالفة تماما لمصاحف المسلمين، فنجيب بأنهم كانوا على عموم المعرفة بالرسم العثماني، وبشرط ما وافق القراءة، فقد كانوا على معرفة تامة بمستويات نقل القراءة المتواترة، وليس كما يدعي بعض الباحثين من أن القارئ كان يقرأ على هواه دون مراعاة لأصول الرواية القرآنية.

ولقد وجه علماء القراءات القراءة في كتب الاحتجاج على مبدأ القياس والسماع ورسم المصحف القرآني، وهي الأصول الثلاث التي اعتمد عليها علماء الاحتجاج، منهم أبو علي الفارسي، وابن خالويه، وابن زنجلة، ومكي القيسي، لأن لتلك القراءات كانت لها نظيرا مسموع في لغات العرب.

أما الاحتجاج بتلك القراءات فنوردها – على سبيل المثال–، كالآتي:

فحجة قراءة حمزة في قوله تعالى: (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام) بالخفض عند علماء القراءات أنه مسموع في أشعار العرب ومن هؤلاء ابن خالويه، وشاهده(142):

فاليوم قد بت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيامِ من عجب

فالأيام خفض بالعطف على الكاف في (بك)، والتقدير بك، وبالأيام، إذا هذا مسموع عند العرب،فدعوى القراءة أنها ضعيفة، مع العلم أنها قراءة متواترة عن إمام من أئمة القراءات، والشاهد النحوي مجهول القائل.

أما القياس فهو قياس حكم سابق على حكم لاحق لعلة جامعة بينهما، ففي قراءة ابن عامر: (وكلا وعد الله الحسنى)، (كل بالرفع)، أنه حذف الهاء تخفيفا، لأن الأصل هو كل وعده الله الحسنى، قال الشاعر في ذلك(143):

ثلاث كلهن قتلت عمدا فأخزى الله رابعة تعود

وقد قاس أبو علي الفارسي وابن زنجلة على القياس حيث قال ابن زنجلة في قراءة ابن عامر: "أنه رفع (وكل) على قولهم (زيد ضربت)، لأن الفعل إذا تقدم عليه مفعوله لم يقو عمله في قوته إذا تأخر، وإذا قلت (زيد ضربت)، جاز لكن على ضعف"(144).

وفي قراءة (فإنما يقول له كن فيكون) وهو محمول في القياس على قوله تعالى (إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون) [النحل:40]، فإذا عطف على المنتصب فكذلك يجوز أن يحمل على المرتفع.

أما في آية (أصدق وأكن) فالفرق في العطف على الموضوع والعطف على التوهم، هو أساس الخلاف بين سيبويه والفارسي، من حيث أن العمل في العطف على الموضع موجود، والعطف على التوهم مفقود، لكن آثره ظاهر، وهذا خلاف قائم على التقدير، وعلى هذا أميل إلى رأي الفارسي فالتوهم لا يدخل القرآن، لأن القراءة قائمة على التواتر، كما أن لها نظيرا في اللغة وهو قول زهير.

---

(142)انظر: حجة ابن خالويه، ص119، والجامع للقرطبي 5/4.

(143)انظر:حجة ابن خالويه، ص342. الشاهد أراد قتلهن.

(144)انظر ص21 من هذا البحث

أما الاحتجاج بالرسم فقد بنى القراء قراءتهم على مصاحف عثمان رضي الله عنه التي وزعها على الأمصار، فكان من شروط القراءة موافقة الرسم، فأمر عثمان رضي الله عنه أن تكتب المصاحف على رسم واحد، بحجة قراءة ابن عامر في (تبارك اسم ربك ذو الجلال والإكرام) فهي موافقة لمصاحف أهل الشام[145]، ولها تخريج نحوي، ومتواترة، ألا يكفي ذلك أن نقرأ بها.

قال مكي القيسي في الاحتجاج لهذه القراءة: "المصحف كتب على حرف واحد، خطه محتمل لأكثر من حرف؛ إذ لم يكن منقوطا ولا مضبوطا، فذلك الاحتمال الذي احتمل الخط، وهو الستة الأحرف الباقية"[146]، واعتقد أن الرسم الذي بنى عليه ابن عامر قراءته من الستة الباقية فهي متواترة موافقة للرسم والنحو.

وتقويم هذا الطعن برأينا مرتبط بأمور ثلاثة :

1. عدم الاعتماد على القراءات القرآنية: فكان على النحاة الأوائل أن يحددوا جميع القراءات، وأن يحددوها بمستوى القياس للشعر، وأن يبحثوا عما يخدم القرآن والتوجيه للشعر وليس العكس، والسبب– كما قلنا – أن علم القراءات كان علما متأخرا نسبيا في بداية الأمر.

2. الاستقراء الناقص لبعض الأساليب النحوية: فكان النحاة يبحثون عن الأشهر والأكثر انتشارا ودورانا على ألسنة العرب، وينكرون الأقل شهرة، مثل قراءة الفصل بين متضايفين، والقرآن لإعجازه البياني جاء بكل الأساليب.

3. ضعف بعض النحاة: قلة العلم في التوجيه النحوي، من استقراء وقياس وسماع، أدى به إلى الطعن في القراءة، فقد كان بعض المضعفين للقراءات أدباء.

ويمكن أن نقول : إن النحاة وقفوا من القراء موقفا قياسيا، وكان عليهم أن يقتدوا بسيبويه والخليل ويونس بن حبيب، فمستويات اللغة العربية مختلفة عن بعضها، على أننا لا نريد أن نقلل من جهود هؤلاء في منفعة اللغة العربية والارتقاء في مستواها.

فالقراءات السبع متواترة، والمطعون فيها قليل، فلماذا لا يجبرُ الكثير القليل ؟، لأننا في النهاية نقول : قراءات متواترة بالإجماع، وهذا يرفع الوهم، وعلى هذا كان لعلماء القراءات قبول القراءة القرآنية أكثر من علماء النحو، وكأن مصنفات التوجيه والاحتجاج كانت للرد على الطعون التي وجهها كثير من النحاة للقراءات.

المصادر والمراجع

1. الإبانة عن معاني القراءات، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: عبد الفتاح شلبي، مكتبة نهضة مصر – القاهرة، 19—م.

2. الأعلام للزركلي خير الدين، دار العلم للملايين، بيروت، ط9، 1990م.

3. البرهان في علوم القرآن، بدر الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالله الزركشي، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت – 2001.

4. التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله الكعبري، المكتبة التوفيقية – القاهرة – 1980م.

([145])انظر ص 21 من هذا البحث

([146])الإبانة عن معاني القراءات، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: عبد الفتاح شلبي، مكتبة نهضة مصر – القاهرة 19--، ص3-4.

5. التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن، طاهر الجزائري، اعتنى به: عبدالفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات – حلب– ط4، 1998.

6. تفسير القرآن الحكيم المشتهر باسم تفسير المنار،رشيد رضا،دار المعرفة،– بيروت– 19--.

7. الجامع لأحكام القرآن، القرطبي أبو عبدالله محمد بن محمد الأنصاري، تحقيق: سالم البدري، دار الكتب العلمية، ط2000،1.

8. حجة القراءات لأبي زرعة بن عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة – بيروت – ط5، 2001.

9. الحجة في القراءات السبع، للإمام ابن خالويه، تحقيق عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، الكويت، ط5، 1990.

10. الحجة للقراء السبع، لأبي الحسن بن أحمد عبد الغفار الفارسي (توفي 377هـ) دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 2000م.

11. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، قدم له محمد بن طريف دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1988.

12. السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، 1972.

13. فتح الباري في شرح صحيح البخاري، للحافظ بن حجر العقلاني، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م.

14. القراءات القرآنية، عبدالحليم قابه، دار الغرب، بيروت، ط1، 1999م.

15. القراءات القرآنية تاريخ وتعريف، عبدالهادي القصلي،دار المجمع العلمي، جدة، 1979م.

16. القراءات وعلل النحويين فيها، أبو منصور الهروي الأزهري، تحقيق نوال بنت إبراهيم الحلوة، ط1، 1991.

17. الكتاب، سيبويه أبو بشر عثمان بن عمرو بن قنبر تحقيق وشرح عبدالسلام هارون، الخانجي، القاهرة، ط3، 1998.

18. الكشاف عن حقائق و غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري أبو القاسم جارالله محمود بن عمر بن محمد دار الكتب العلمية، بيروت ط1، 1995.

19. الكشف عن وجوه القراءات السبع عللها وحججها، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة بيروت، ط2، 1981.

20. لسان العرب ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي المصري، توفي 711 هـ، دار صادر بيروت، 1990.

21. متن طيبة النشر في القراءات العشر، محمد بن محمد الجزري، دار السلام، القاهرة، ط1، 2003.

22. المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط8، 1999.

23. معاني القرآن، للفراء لأبي زكريا يحيى بن زياد،توفي 207 هـ، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1980.

24. معجم مقاييس اللغة، ابن فارس أبو الحسين أحمد بن الحسين بن فارس، توفي 295هـ، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1996.

25. المقتضب أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية القاهرة، 1968.

26. مقدمات في علم القراءات، أحمد القضاة وآخرون، دار عمار، ط1، 2001م.

27. منجد المقرئين ومرشد الطالبين لأبي الخير محمد بن محمد الدمشقي ابن الجزري، توفي 883هـ، تحقيق محمد الشنقيطي، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1999.

28. النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي، تحقيق علي ضباع / 19.

Sources and references

1. Explaining the Meanings of the Readings, Makki bin Abi Talib al-Qaisi, edited by: Abdel Fattah Shalabi, Nahdet Misr Library - Cairo, 19-AD.

2. Al-A'lam by Al-Zirakli Khair Al-Din, Dar Al-Ilm Lil-Millain, Beirut, 9th edition, 1990 AD.

3. The proof in the sciences of the Qur'an, Badr al-Din Abu Abdullah Muhammad bin Abdullah al-Zarkashi, Mustafa Abdul Qadir Atta, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah - Beirut - 2001.

4. Al-Tibyan fi parsing the Qur'an by Abu Al-Baqa Abdullah bin Al-Hussein bin Abdullah Al-Kabari, Al-Tawfiqiya Library - Cairo - 1980 AD.

5. Al-Tibyan for some topics related to the Qur'an, Taher Al-Jazairi, sponsored by: Abdel Fattah Abu Ghada, Publications Library - Aleppo - 4th edition, 1998.

6. Interpretation of the Wise Qur'an, known as Tafsir Al-Manar, Rashid Reda, Dar Al-Ma'rifa, - Beirut - 19--.

7. Al-Jami' Li Ahkam Al-Qur'an, Al-Qurtubi Abu Abdullah Muhammad bin Muhammad Al-Ansari, edited by: Salem Al-Badri, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 1st edition, 2000.

8. Hujjat al-Qira'at by Abu Zar'ah bin Abdul Rahman bin Muhammad bin Zanjla, edited by Saeed al-Afghani, Al-Resala Foundation - Beirut - 5th edition, 2001.

9. Al-Hujja fi al-Saba'a Qira'at, by Imam Ibn Khalawayh, edited by Abdul-Al Salem Makram, Al-Resala Foundation, Kuwait, 5th edition, 1990.

10. Al-Hujjat li-l-Saba', by Abu Al-Hasan bin Ahmed Abdul Ghaffar Al-Farsi (died 377 AH), Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, 1st edition, 2000 AD.

11. The Treasury of Literature and the Core of Bab Lisan al-Arab, Abdul Qadir bin Omar al-Baghdadi, presented by Muhammad bin Tarif, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, 1st edition, 1988.

12. The Seven in the Readings by Ibn Mujahid, edited by Shawqi Dhaif, Dar Al-Maaref, Egypt, 1972.

13. Fath al-Bari fi Sharh Sahih al-Bukhari, by al-Hafiz ibn Hajar al-Raghani, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, 2001 AD.

14. Qur'anic Readings, Abdel Halim Qaba, Dar Al-Gharb, Beirut, 1st edition, 1999 AD.

15. Quranic readings, history and definition, Abdul Hadi Al-Qasli, Dar Al-Majma' Al-Ilmi, Jeddah, 1979 AD.

16. The readings and the grammarians' reasons for them, Abu Mansour Al-Harawi Al-Azhari, edited by Nawal Bint Ibrahim Al-Helweh, 1st edition, 1991.

17. Al-Kitab, Sibawayh Abu Bishr Othman bin Amr bin Qanbar, edited and explained by Abdul Salam Haroun, Al-Khanji, Cairo, 3rd edition, 1998.

18. Al-Kashshaf fi Facts and Mysteries of Revelation and the Eyes of Sayings in the Faces of Interpretation, by Al-Zamakhshari Abu Al-Qasim Jarallah Mahmoud bin Omar bin Muhammad, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, 1st edition, 1995.

19. Revealing the Faces of the Seven Readings, Their Reasons and Proofs, by Abu Muhammad Makki bin Abi Talib al-Qaisi, edited by Muhyiddin Ramadan, Al-Resala Foundation, Beirut, 2nd edition, 1981.

20. Lisan al-Arab Ibn Manzur Jamal al-Din Muhammad ibn Makram al-Ifriqi al-Misri, died 711 AH, Dar Sader Beirut, 1990.
21. Matn Taybah al-Nashr fi al-Qira'at al-'Ashr, Muhammad bin Muhammad al-Jazari, Dar al-Salam, Cairo, 1st edition, 2003.
22. Grammatical Schools, Shawqi Deif, Dar Al-Maaref, Cairo, 8th edition, 1999.
23. Meanings of the Qur'an, by Al-Farra' by Abu Zakaria Yahya bin Ziyad, who died in 207 AH, Alam Al-Kutub, Beirut, 2nd edition, 1980.
24. Dictionary of Language Standards, Ibn Faris Abu Al-Hussein Ahmed bin Al-Hussein bin Faris, died 295 AH, edited by Abdul Salam Haroun, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, 1st edition, 1996.
25. Al-Muqtadib Abu Al-Abbas Muhammad bin Yazid Al-Mubarrad, edited by Muhammad Abdul-Khaliq Adima, Supreme Council for Islamic Affairs, Cairo, 1968.
26. Introductions to the Science of Readings, Ahmed Al-Qudah et al., Dar Ammar, 1st edition, 2001 AD.
27. Upholsterer of reciters and guide to seekers by Abu al-Khair Muhammad bin Muhammad al-Dimashqi Ibn al-Jazari, died 883 AH, edited by Muhammad al-Shanqeeti, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, 1st edition, 1999.
28. Al-Nashr fi Al-Qira'at Al-Ashr, Ibn Al-Jazari, Abu Al-Khair Muhammad bin Muhammad Al-Dimashqi, edited by Ali Dabaa / 19.